بيان حول خطة "العودة الطوعية" التي اقترحها مجلس الوزراء اللبناني للاجئين السوريين

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)

12 أيلول/سبتمبر 2024

www.achrights.org

يعرب مركز وصول لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ ومعارضته الشديدة للمداولات الأخيرة التي أجراها مجلس الوزراء اللبناني بشأن ما يسمى خطة "العودة الطوعية" للاجئين السوريين. وينص الاقتراح، الذي أُعلن عنه في 14 آب/أغسطس، على أن تقدم الوزارات والهيئات الإدارية مقترحاتها للخطة خلال أسبوع واحد قبل التنسيق مع الدولة السورية لتفعيل خطة الإعادة القسرية. تمثل الخطة استمرارًا للتدابير القسرية غير القانونية، وهي جزء من حملة ضغط طويلة الأمد تهدف إلى إعادة اللاجئين السوريين قسرًا إلى سوريا في انتهاك لالتزامات لبنان بعدم الإعادة القسرية.

نمط من المبادرات غير الناجحة:

وتمثل الخطة الأخيرة أحدث محاولة من جانب السلطات اللبنانية لتبني سياسات تهدف إلى الإعادة القسرية للاجئين السوريين إلى سوريا. وتوضح القائمة أدناه المحاولات الرسمية السابقة لتبني سياسات مماثلة:

- **2015:** نجحت السلطات اللبنانية في الضغط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لوقف تسجيل اللاجئين الجدد، مما ترك مئات الآلاف من اللاجئين في مأزق قانوني، غير قادرين على الوصول إلى حقوقهم الأساسية. وقد فشلت هذه السياسة في منع اللاجئين من دخول لبنان عبر طرق غير نظامية.

- **2017-2018:** محاولات بوساطة حزب الله لتنظيم ما يسمى "عودة طوعية" إلى المناطق الخاضعة لسيطرته في سوريا. وهذه هي المناطق التي سبق أن قام حزب الله بتهجير سكانها من خلال العمليات العسكري.

- **2018:** المبادرة الروسية لتشجيع اللاجئين على العودة إلى ما يسمى "مناطق خفض التصعيد" في سوريا. ولا يزال هذا غير ناجح إلى حد كبير بسبب استمرار الظروف غير الآمنة في سوريا.

- **2019:** قرار المجلس الأعلى للدفاع اللبناني بترحيل اللاجئين الذين دخلوا لبنان "بشكل غير قانوني" بعد نيسان 2019، وبدأ الجيش اللبناني بتنفيذها بشكل رسمي في نيسان 2023 مما أدى إلى تفاقم شعورهم بعدم الأمان وأدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

- **2022-2023 :** حملات ترحيل قسرية أدت إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في كل من لبنان وسوريا. ولا تزال الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين ترفض العودة إلى وطنهم بسبب المخاطر التي تنتظرهم عند عودتهم.

السياسة اللبنانية – تؤدي إلى مزيد من الانفلات الأمني وانتهاكات حقوق الإنسان:

كما هو موضح أعلاه، فإن موقف الحكومة اللبنانية الطويل الأمد المتمثل في تبني مبادرات تهدف إلى إعادة اللاجئين السوريين بشكل جماعي إلى سوريا قد فشل عمومًا في تحقيق أهدافه المقصودة. وبدلاً من ذلك، خلقت كل من هذه المبادرات المزيد من انعدام الأمن للسوريين في لبنان، وقد اتسمت عمليات الترحيل المستمرة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك سوء المعاملة والتمييز والاختفاء القسري، وحتى التعذيب. من خلال الاستمرار في اتباع هذه السياسات غير القانونية من خلال هذه الإجراءات، لا يتجاهل لبنان المخاطر الوشيكة التي يواجهها المبعدون عند عودتهم إلى سوريا فحسب، بل يساهم أيضًا بشكل منهجي في هذه الانتهاكات أثناء عمليات الترحيل هذه.

وقد وثق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) وغيره من منظمات حقوق الإنسان العديد من الحالات التي تعرض فيها المبعدون للتعذيب حتى الموت في السجون السورية، وتحديدًا أولئك الذين كانوا ناشطين أو منشقين عن الجيش السوري. على الرغم من هذه المخاطر الموثقة بوضوح ووجود مخاوف مبررة من الاضطهاد للعديد من اللاجئين السوريين في لبنان، تواصل السلطات اللبنانية انتهاك القانون الدولي من خلال ترحيل الأفراد الذين أعربوا صراحة عن خوفهم على حياتهم إذا تم ترحيلهم.

علاوة على ذلك، دون معالجة الأسباب الجذرية للنزوح، بما في ذلك كيفية استمرار الممثل المسلح حزب الله - وهو أيضًا طرف سياسي وطرف في الحكومة اللبنانية - في لعب دور نشط ومباشر في النزاع المسلح الذي أدى إلى نزوح جماعي في سوريا، إن هذه السياسات الارتجالية التي تتبناها الحكومة اللبنانية لن تؤدي إلا إلى تغذية حالة عدم اليقين وزيادة معاناة السوريين في لبنان. ومن المرجح أيضًا أن يؤدي الافتقار إلى التخطيط الشامل أو القائم على الأدلة في تنفيذ هذه الخطط إلى زيادة احتمالية انتهاكات حقوق الإنسان وزيادة انعدام الأمن في المنطقة في المستقبل.

نداء مركز وصول لحقوق الإنسان العاجل للتحرّك:

وفي ضوء ما سبق، يدعو مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) السلطات اللبنانية بشكل عاجل إلى:

١- إيقاف جميع عمليات الترحيل القسري غير القانونية على الفور وتعليق أي خطوات أخرى نحو تنفيذ أي خطة تتعارض مع الالتزامات الدولية بعدم الإعادة القسرية وتؤدي إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان.

٢- الالتزام بالاستنتاجات القانونية الدولية الراسخة من العديد من منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة، بأن سوريا لا تزال غير آمنة للعودة ودعم العملية التي يمكن أن تؤدي إلى ظروف مناسبة للعودة الطوعية الكريمة والالتزام باتفاقية مناهضة التعذيب (ولا سيما المادة 3).

٣- التنسيق مع دول ثالثة، سواء بشكل مباشر أو من خلال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لبرامج إعادة التوطين المحتملة للاجئين.

٤- إنهاء الإجراءات التقييدية والممارسات التمييزية ضد السوريين في لبنان واحترام حقوقهم الإنسانية وفقًا للقوانين اللبنانية والدولية.

٥- التشاور بشكل فعال وصادق مع السكان اللاجئين وتقييم الطرق التي يمكن بها إدراجهم في الخطط المتعلقة بمستقبلهم. ومن دون المشاركة النشطة للاجئين في عمليات صنع القرار، فإن أي خطة للعودة ستفشل حتمًا في معالجة مخاوف اللاجئين واحتياجاتهم - والتي تعتبر حاسمة في النظر فيها إذا ومتى يتم التوصل إلى ظروف عودتهم الطوعية والكريمة.

يؤكد مركز وصول لحقوق الإنسان من جديد التزامه بالدفاع عن حقوق وسلامة اللاجئين السوريين في لبنان، ويؤكد أن اللاجئين يستحقون عودة آمنة وكريمة إلى بلدهم عندما لا تكون حياتهم مهددة.